اخر نهارا في يوم معين لنحو نذر فانه يصح صوم غيره فيه ولو اصبح المسافر صائما ثم نوى ليلا تم او اراد الفطر جاز له لوجود سبب الترخص وقيل لا يجوز كما لو نوى الاتمام ليلا ثم قصر فرق الاول وليانه بالقصر تارك للاتمام الذي التزمه لا الى بدل والصوم له بدل وهو القضا ولا يكره للمسافر في هذه الحالة الفطر كما في المجموع ولانه صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة ومعه عشرة الاف وذلك في اول شعبان سنين ونصف من مقدمه المدينة فسار بمن معه من المسلمين الى مكة حتى بلغ الكديد وهو ما بين عسفان وقديد افطر واقطر واقال الزهري وانما صام من صام من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم الاخر فالاخر رواه البخاري حتى اذا بلغ الكديد الماء بين قديد وعسفان افطر فلم يزل مفطرا حتى انسلخ الشهر وفي رواية فلم يصم حتى بلغ الكديد ثم افطر قال الزهري وكان اصحابه صلى الله عليه وسلم يتبعون الاحدث فالاحدث من امره وفي اخرى له قال الزهري وكان الفطر الاخر الامرين وانما اخذ من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاخر فالاخر وفي رواية للنسائي فصام حتى اتى قديدا اتى بقدح من لبن فشرب فافطر هو واصحابه وعن ابي سعيد الخدري قال بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح من الظهران فاذن بالقوم فاقام فافطر فافطرنا اجمعين رواه الترمذي وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح الى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم دعا بقدح من ماء فرفعه حتى نظر الناس ثم شرب فقيل له بعد ذلك ان بعض الناس قد صام فقال اولئك العصاة اولئك العصاة زاد في رواية فقيل له ان الناس قد شق عليهم الصيام وانما ينظرون فيما فعلت فدعا بقدح من ماء بعد العصر وله سلم كراع الغميم بالجحفة على نحو ثمانية ايام من المدينة وهل يجوز له الفطر او نذر الاتمام او لا يجوز له الا ان تفرق وجهان اوجههما اما صرح به والد الروياني جواز الفطر لان ايجاب الشرع اقوى منه وكما لو نذر سفرا قصيرا القصر والاتمام فانه لا يتغير الحكم من حيث الاجزاء وشرط في حل الفطر بالعذر فقد الترخص على الاوجه كالمحضر سيذكر التخلل وليتميز الفطر المباح من غيره ورجح الاذرعي بقاءه كتخلل الصلاة وفرق المصنف بان تخلل الواقع مع القضاء لها ليس مبطلا لها وهاهنا في اثناء العباده ومبطل لها فتعين الحاقه بتخلل المحضر الكلام هم في كفارة جماع رمضان صرح في الوجوب ولو اصبح المسافر صائما فاقام قبل الفطر اي قبل ان ينشأ وافطر امتنع الفطر عليه على الصحيح لانتفاء المبيح وقيل يجوز اعتبارا باول اليوم ولهذا لو اصبح صائما ثم سافر لم يكن له الفطر واذا اقام المسافر بعد الفطر او قبله ولم ينو ليلا لم يلزمه الامساك لان زوال العذر بعد الترخص لا يوثر كما لو قصر المسافر ثم اقام والوقت باق ولان ما ترك الذي مفطر حقيقة فكان كما لو اكل ثم نوى ليس له لحرمة الوقت فان استمر على الفطر استحب له اخفاء ليلا يتعرض للتهمة والعقوبة ومحله فيمن يخشى عليه ذلك ودون من ظهر عذره بحيث لا يخشى عليه ذلك ولو اصبح المقيم صائما ثم سافر امتنع الفطر

عليه

عليه لانها عبادة اجتمع فيها الحضر والسفر فغلبنا الحضر لانه الاصل ولانه باختياره والمسافر المذكور اي المسافر سفر نصر ايضا اي كما جاز له مامر يجوز له ان يمسح على الخفين بدلا عن غسل الرجلين وهو رخصة شرعت ارفاقا للعبد والاصل فيه قبل الاجماع الذي ذكره ابن المنذر ردا على من روي عن مالك وعدم جوازه للاخبار الكثيرة المتواترة كخبر جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم توضا ومسح على خفيه قال الترمذي وكان يعجبهم حديث جرير لان اسلامه كان بعد نزول المايده اي فلو يكون الوارد فيها بغسل الرجلين ناسخا للمسح كما ذهب اليه بعض الصحابه رضي الله عنهم وخبر ابي خزيمه وحبان في صحيحيهما عن ابي بكره صلى الله عليه وسلم ارخص للمسافر ثلاثة ايام ولياليهن وللمقيم يوما وليله اذا تطهر فلبس خفيه ان يمسح عليهما وخبر الترمذي وقال حسن صحيح عن صفوان امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا مسافرين او سفرا ان لا ننزع خفافنا ثلاثة ايام ولياليهن الا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم يعني ارخص لنا في المسح على خفافنا مع هذه الثلاثة اي ونحوها ولم يوقت في نزعها الا في حال الجنابة اي ونحوها قوله سفرا بالتنوين جمع مسافر كركب وقيل اسم جمع له اذا لم ينطق قوله وهو اي كما ذكره من الراوي وقال ابن المنذر روينا عن الحسن البصري قال حدثني سبعون من الصحابه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ولان الحاجه الى دفع الحر والبرد داعيه الى لبسه ونزعه كل وضوء شق فجوز المسح عليه واستثنى بعضهم له بغزاة الجرفي دار الكفر قال بعض الحنفيه واخشى ان يكون انكاره اي من اصله كغزا وهو من خصائصنا يمسا والامر في الحديث المار للاباحه المجبه في النسائي بلفظ ارخص لنا والغسل افضل منه نقرر المسح افضل اذا تركه رغبة عن السنه وليس المراد بالرغبة عنها ما قالوه في باب الرده من انه لو قيل له قصر لظهارك ففعلت لا افعله رغبة عن السنه لان ذاك كفر وانما المراد ان يرغب عنه من حيث ثقله عليه ونفرة النفس وعدم طيب القلب به لعدم الفه له ولا يشاره الغسل عليه لا من حيث كونه افضل سواء وجد في نفسه كراهه لما فيه من عدم النظافه مثلا ام لا فعلم ان الرغبه عنه اعم وان من جمع بينهما اراد الايضاح او شكا في مجرد اي لتخيل نفسه القاصره شبهه او نحو معارض كدليل لا لاعتقاد عدمه كما مر ذلك وكله في القصر والجمع ومثله فوق ذلك ساير الرخص فعلم انه لا يجب عينا ولا يسن ولا يحرم ولا يكره وان الاصل فيه الاباحه وانه قد يندب كما تقرر بل يكره تركه وكان خاف من الغسل فوت نحو جماعة لم يرجع غيرها او ارهقه حدث دهو منوع ومعه ما يكفيه لو لبسه ومسح لان غسل وقد يجب اذا كان لا لبسا كان يجد ما لا يكفيه لو غسل ويكفيه ان يمسح

٢ بكرة

٢ وراكب